الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4029 | الإثنين | 16 ذي الحجة 1442 هـ | 26 يوليو 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

أكد أن الأثر الإيجابي المتحقق بأرباح المصارف جاء بفضل انخفاض المخصصات

الشهري : لا تأثير لتخفيض التصنيف الائتماني للكويت على أداء البنوك المحلية

مصارف البلاد تحملت خسائر جراء خفض أقساط القروض في الربع الثاني من العام الماضي وهو ما عالجته أخيرا

البورصة نشطة حاليا و الأسواق العالمية تتداول على مضاعفات ربحية عالية جدا وأسواق المنطقة تحاول اللحاق بهذا التطور

الخطورة من متحور دلتا على السوق الكويتي منخفضة لارتفاع نسبة التطعيمات وتراجع أعداد الإصابات اليومية

أكد مدير شركة الأجيال القادمة للاستشارات، عيد الشهري، إن تخفيض التصنيف الائتماني للكويت لن يكون له تأثير على أداء البنوك المحلية، لأن أسعار الفائدة حول العالم حاليا منخفضة.

وأوضح الشهري في مقابلة مع قناة "العربية"، أن التصنيف الائتماني للكويت انخفض، وبالتالي يترتب على ذلك ارتفاع الفائدة على الدولة وعلى المؤسسات المتعلقة بها، إلا أسعار الفائدة منخفضة لاسيما السندات الأميركية.

وأشار إلى أن الأثر الإيجابي المتحقق بأرباح البنوك جاء بفضل انخفاض المخصصات وزيادة التمويل الإسلامي.

وأفاد الشهري بأنه يحب الأخذ بالاعتبار تخفيض البنوك لأقساط القروض بالربع الثاني من العام الماضي، وتحملت حينها البنوك لخسائر جراء ذلك، وهو ما عالجته في الربع الثاني من العام الحالي، بالإضافة إلى أن تكلفة الودائع حاليا منخفضة جدا، قياسا على نفس الفترة من العام الماضي.

وحول ارتفاع بورصة الكويت بأولى جلسات الأسبوع، قال الشهري: "إن الارتفاع جاء نتيجة طبيعية للعودة من العطلة إذ يحتاج السوق إلى تعويض هذه الفترة سواء ارتفاعا أو انخفاضا حسب تحركات الأسواق.. وقد يكون لنتائج أرباح البنوك الأخيرة دور مساعد في ارتفاع مؤشرات بورصة الكويت".

وأشار الشهري إلى أن السوق نشطة في الفترة الحالية وتتداول الأسواق العالمية على مضاعفات ربحية عالية جدا، وأسواق المنطقة تحاول اللحاق بهذا التطور وترتفع كاستجابة لذلك.

ومع عودة فتح السفر للخارج مطلع أغسطس المقبل في الكويت، قال الشهري: "إن الخطورة من متحور دلتا على السوق الكويتي منخفضة، بفضل ارتفاع نسبة التطعيمات للشعب، فضلا عن أعداد الإصابات اليومية منخفضة وثابتة".

سياسات بنك الكويت المركزي حافظت على أداء البنوك المحلية رغم تخفيض التصنيف الائتماني للكويت

بنسبة صعود 0.97 في المئة وبقيمة 55.01 مليون دينار

بورصة الكويت تستهل تعاملاتها عقب عطلة العيد على ارتفاع المؤشر العام 62.05 نقطة

تداول 368.15 مليون سهم تمت عبر 11821 صفقة نقدية بقيمة 55.01 مليون دينار

مؤشر السوق الرئيسي ارتفع 32ر3 نقطة ليبلغ مستوى 5387ر33 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.6

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 62ر05 نقطة ليبلغ مستوى 6458ر68 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر97 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 368ر15 مليون سهم تمت عبر 11821 صفقة نقدية بقيمة 55ر01 مليون دينار كويتي "نحو 165ر3 مليون دولار أمريكي".

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 32ر3 نقطة ليبلغ مستوى 5387ر33 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر6 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 309ر9 مليون سهم تمت عبر 8436 صفقة نقدية بقيمة 31ر6 مليون دينار "نحو 94ر8 مليون دولار".

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 75ر6 نقطة ليبلغ مستوى 7009ر67 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر09 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 58ر17 مليون سهم تمت عبر 3385 صفقة بقيمة 23ر3 مليون دينار "نحو 69ر9 مليون دولار".

وارتفع مؤشر "رئيسي 50" نحو 50ر38 نقطة ليبلغ مستوى 5653ر54 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر9 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 256ر4 مليون سهم تمت عبر 6390 صفقة نقدية بقيمة 27ر4 مليون دينار "نحو 82ر2 مليون دولار".

وكانت شركات "قيوين أ" و"بيت الطاقة" و"أركان" و"بريق" الأكثر ارتفاعا، أما شركات "أعيان" و"جي اف اتش" و"وطني" و"بيتك" فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة، في حين كانت شركات "ياكو" و"مشاعر" و"أولى تكافل" و"معادن" الأكثر انخفاضا.

شركات «قيوين أ» و«بيت الطاقة» و«أركان» و«بريق» الأكثر ارتفاعا و«أعيان» و«جي افً اتش» و«وطني» و«بيتك» الأكثر تداولا من حيث القيمة

«ياكو» و«مشاعر» و«أولى تكافل» و«معادن» الأكثر انخفاضا

التبادل الثنائي غير النفطي بدأ في الانتعاش مع بدء تعافي البحرين من الجائحة

نمو التجارة البحرينية – الخليجية إلى 1.69 مليار دولار في الربع الثاني من 2021

زيادة التبادل التجاري بين البحرين والإمارات بنسبة 76 ٪ على أساس سنوي مع إعادة افتتاح سلاسل التوريد

حجم التجارة البحرينية – الخليجية بلغ خلال النصف الأول من العام الحالي 3.45 مليارات دولار

علي المديفع

المنامة : بلغ حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجية والبحرين 1.69 مليار دولار أميركي في الربع الثاني من 2021، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 38% بالمقارنة مع الربع الثاني من العام الماضي، وذلك وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية بمملكة البحرين.

وقد أظهرت البيانات أن التجارة غير النفطية في البحرين قد انتعشت بسرعة من مستوى منخفض بلغته في عام 2020، وذلك بعدما تعثرت التجارة الدولية بشدة في الربع الثاني من عام 2020 حيث تسببت عمليات الإغلاق في إغلاق الحدود وتعطيل سلاسل التوريد بشكل كبير.

وزادت التجارة الثنائية غير النفطية بين البحرين والإمارات العربية المتحدة بنسبة 76٪ على أساس سنوي لتصل إلى 672 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2021.

وشكلت التجارة بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية حوالي نصف التجارة البحرينية – الخليجية لتبلغ 781 مليون دولار ، وبلغت التجارة بين البحرين وعمان 141 مليون دولار، وتلتها التجارة مع الكويت التي وصلت إلى 99 مليون دولار في الربع الثاني من 2021، وبلغ حجم التجارة البحرينية – الخليجية خلال النصف الأول من 2021 إلى 3.45 مليار دولار وذلك بالمقارنة مع 2.88 مليار دولار أميركي في النصف الأول من 2020.

وفي تصريح للمدير التنفيذي بمجلس التنمية الاقتصادية علي المديفع، بشأن ما عكسته البيانات الأخيرة من زيادة مهمة على أساس سنوي قال : "لقد عملت البحرين بجد مع شركائها في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التجارة في المنطقة منذ تباطؤ الجائحة، إذ يوفر اقتصاد البحرين المتنوع فرصًا ممتازة للمستثمرين، كما أننا نتطلع إلى مساعدة المزيد من الشركات في الاستفادة من السوق الخليجية المزدهرة في الأشهر المقبلة".

أضاف المديفع : "ويدل انتعاش البحرين القوي في هذا الوقت من الجائحة على استمرار سلامة سلاسل التوريد القوية لدينا ويوضح مكانتنا كمركز لوجستي رئيسي في منطقة الخليج، حيث تستفيد الشركات هنا من بيئة الأعمال التنافسية، وتكاليف التشغيل الأفضل قيمة في المنطقة وما نحظى به من إحدى أكثر القوى العاملة مهارة، كما تتيح المملكة خيار الملكية الأجنبية بنسبة 100٪ في معظم قطاعات الأعمال".

وشملت بعض أكبر الصادرات إلى الإمارات، باستثناء خام الحديد ومنتجات الألمنيوم، الجبن والبسكويت المصنوع في مصانع ضخمة بلغت تكلفتها ملايين الدولارات في البحرين. وبرزت البحرين في المنطقة بسرعة كرائدة في مجال تصنيع السلع الاستهلاكية، مع قيام عمالقة سلع استهلاكية عالمية مثل Arla و Mondelez و Kimberly Clark و Reckitt Benckiser باختيار المملكة لتكون قاعدة التصنيع الإقليمية ومركز التوزيع.

وتبلغ مدة السفر بين البحرين والمملكة العربية السعودية وهي السوق الخليجي الأكبر حوالي 40 دقيقة، ولأجل ذلك يعتبر جسر الملك فهد بمثابة عامل الجذب الرئيسي للشركات العالمية التي تتطلع إلى التوسع في منطقة الخليج، إذ ترتبط البحرين ارتباطا وثيقا ببقية دول مجلس التعاون الخليجي عبر رحلات يومية متعددة على متن الناقلة الوطنية طيران الخليج، كما ويقع المركز الإقليمي لشركة DHL في البحرين.

وقد ارتفعت قيمة صادرات البحرين العالمية بأكثر من 70٪ على أساس سنوي، لتصل إلى 1.12 مليار دولار بنهاية الربع الثاني، وانخفضت قيم الواردات بنحو 8٪ إلى ما يزيد قليلاً عن مليار دولار.

يواصل الجهود الداعمة لحملة "دراية" عبر توعية العملاء

«بيتك»: التمويل الاستهلاكي شخصي متوسط الأجل لا تتعدى مدته 5 سنوات ولا يتجاوز مقداره 25 ألف دينار

إطار دعم حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية"، يواصل بيت التمويل الكويتي "بيتك" تعزيز الثقافة المالية لمختلف شرائح العملاء وتسليط الضوء على الاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها.

ويحرص "بيتك" من خلال حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الوعي المصرفي، إلى توعية العملاء بعمليات التمويل الشخصي والذي توفره البنوك للأفراد لتلبية احتياجاتهم الشخصية، مضيفا أن هذا النوع من التمويل ينقسم إلى قسمين: تمويل استهلاكي وتمويل إسكاني.

وأوضح البنك أن التمويل الاستهلاكي هو تمويل شخصي متوسط الأجل لا تتجاوز مدته 5 سنوات، ولا يتجاوز مقداره 25،000 دينار كويتي، ويُقدم للعميل بغرض تمويل الاحتياجات الشخصية الاستهلاكية، مثل شراء سيارة أو أثاث أو الحصول على خدمات تعليمية أو صحية.

أما التمويل الإسكاني فهو تمويل شخصي طويل الأجل لا تتجاوز مدته 15 سنة ولا يتجاوز مقداره 70،000 دينار كويتي، يُقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص.

ولفت "بيتك" إلى أنه لتنظيم عملية منح التسهيلات التمويلية الشخصية بما يحقق للعميل الاستفادة من المزايا والتسهيلات التي توفرها تلك العمليات دون التعرض لمخاطر التعثر في السداد، ولتجنب إثقال كاهل العميل بالالتزامات المالية، وضع بنك الكويت المركزي مجموعة من الضوابط التي ألزم بها البنوك عند منح التمويل سواء للموظفين أو المتقاعدين وذلك بما يراعي الأوضاع المالية لكل من هاتين الفئتين مع ضرورة تقديم المشورة المالية وتوفير جميع المعلومات حول عقد التمويل، وتوضيح جميع التفاصيل المتعلقة بعملية التمويل ومن بينها نسبة الربح إلى مبلغ التمويل، وعدد الأقساط التي يتعين على العميل سدادها ومكونات كل قسط وغيرها من المعلومات وذلك قبل توقيع العقد مع العميل، مع ضرورة منح العميل فترة يومي عمل لمراجعة العقد وقراءة الشروط والأحكام بتمعن، بحيث يكون العميل واعياً تماماً بحقوقه والتزاماته بموجب العقد قبل الموافقة على توقيعه.

وتأتي حملة "لنكن على دراية" التوعوية التي تم إطلاقها بداية 2021، تعزيزاً لأهداف "المركزي" وبرنامجه المجتمعي الرامي إلى نشر الثقافة المصرفية بين جميع أفراد المجتمع، وزيادة وعي الجمهور بأهم المواضيع المالية وكيفية حماية الأصول من عمليات الغش والاحتيال، إلى جانب توضيح دور القطاع المصرفي بشكل عام والمنتجات المصرفية التي يقدمها بشكل خاص، وذلك عبر تقديم مجموعة من التعليمات والنصائح ونشرها بشكل دوري عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية، وتستمر حتى نهاية العام الجاري.